تقدير موقف

حل الدولتين ضمن صفقة إقليمية كبرى
(الأسباب والمخاطر)

WWW.CASRLB.COM
26 - 01 - 2024

تقدير موقف

إعادة حلّ الدولتين ضمن صفقة إقليمية كبرى (الأسباب والمخاطر)

توطئة: الإغراق الدبلوماسي

ستعمل الولايات المتحدة على فتح كلّ الملفات لتسويات دبلوماسية، لتمرير الوقت اللازم للانتخابات الأميركية، وإعادة طرح حل الدولتين (تحييد جبهة المقاومة عن فلسطين) هو مبدئيًا ضمن ذات السياق، ولكنه يحتمل تحولى إلى مسار إقليمي ولكن بشروط ورؤية واشنطن.

مثّل الدور العسكري المتكامل والمنسَّق لجبهة المقاومة في طوفان الأقصى متغيرًا سياسيًّا لا يمكن تجاوزه دوليًّا، فمن نتائج معركة طوفان الأقصى التي امتدت على ساحات جبهة المقاومة كاملة، تفرد (جبهة المقاومة) بمستقبل القضية الفلسطينية بعد أن كان لعقود مرهونا بمخرجات أوسلو، وخطابات المبادرة العربية للسلام 2002.

تهدف الولايات المتحدة من إعادة طرح حلّ الدولتين (راهنًا) إلى الحد من التأثير العسكري لجبهة المقاومة على القضية الفلسطينية، واستبدالها بالحل الدبلوماسي الدولي، الذي يحد من تأثير الأدوات العسكرية من جهة ويسمح بعودة محور (الاعتدال) للعب الدور الرئيس في قضايا الحل النهائي من جهة أخرى، الذي بدوره يسمح بالعودة لمسار التطبيع والتكامل الدفاعي الإقليمي الذي يشمل إسرائيل، وبالتالي إعادة طرح حلّ الدولتين هو محاولة انقلاب أميركية على جبهة المقاومة ونتائج طوفان الأقصى.

- تُعدّ القدس القضية والمدينة الأكثر استهدافًا في سياق الصفقة الإقليمية القادمة.
- تعثّر مشروع الوطن الفلسطيني البديل في مصر سرّع من إعادة تدوير "حلّ الدولتين".
- تسعى إسرائيل إلى أن تكون هذه الحرب هي الأخيرة وهو ما يقتضي تصورًا أوليًّا لحل الدولتين.
- حلّ الدولتين مسعى أميركي لتجنب الحرج نتيجة ما ستقرّه محكمة العدل الدولية بشأن جرائم إسرائيل الوحشية.
- حلّ الدولتين لا يعني أبدًا دولة فلسطينية، بل انتداب على سلطة فلسطينية.

> طرح حلّ الدولتين قد يعني وجود ضامنين (أميركي وعربي) لهذا الحلّ، وهذا بحد ذاته أعمق من نكبة العام 1948.

أولاً: المسار التاريخي لفكرة "حلّ الدولتين"

في العام 1947 ظهرت للمرّة الأولى فكرة حلّ الدولتين بين الفلسطينيّين والصهاينة، حيث وافقت الأمم المتحدة آنذاك على خطة لتقسيم فلسطين إلى دولتين: فلسطينية ويهودية، وذلك تحت شعار: "دولتان لشعبين، فلسطين وإسرائيل جنبًا إلى جنب، تتعايشان بسلام، وتتبادلان أراضي باتفاق، بينما تخضع القدس لحُكم دولي". لكن هذا الطرح تمّ رفضه من الطرفين العربي والصهيوني، وبعد عام تمّ إعلان ولادة (دولة إسرائيل) حيث بدأت العصابات الصهيونية بقتل وإبادة وتهجير الفلسطينيّين والسيطرة على أراضيهم وبيوتهم وحقولهم والتوسّع في بناء المستوطنات واحتلال مزيد من المساحات. وبذلك توقّف الحديث عن حلّ الدولتين إلى العام 1988 عندما أعلن الرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات" الاستقلال على قاعدة دولتين لشعبين، وبذلك يكون قد أحيا فكرة حلّ الدولتين وتأسيس الدولة الفلسطينية، ولكن في المقابل شكّل هذا الإعلان اعترافًا بإسرائيل وسيادتها، بينما الكيان الإسرائيلي لم يرضَ بفكرة الدولة الفلسطينية، فاستمرّ الصراع محتدمًا بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين وسط تدخّلات إقليمية وضغوط دولية لتحقيق مسار عمليّة السلام.

عندما تولّى "إسحاق رابين" فترته الثانية لرئاسة الحكومة الإسرائيلية عام 1992، سعى إلى تكريس "السلام" بالتعاون مع الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات"، حيث أفضى هذا المسار إلى اتفاق "أوسلو" عام 1993، الذي كان أول توافق بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين حول الاعتراف بحق بعضهما البعض في إنشاء الدولة، فكان هذا الاتفاق أول فرصة حقيقية وجديّة لتطبيق فكرة "حلّ الدولتين"، التي تقتضي انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلّتها في العام 1967، لتقوم دولة فلسطين على الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية. ولكن لم يتسنَّ لهذا الاتفاق أن يتحقّق بسبب اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق رابين" على يد اليمين المتطرّف عام 1995، حيث قتله الصهيوني المتشدّد "فإيغال عامير" خلال خطابه المؤيد للسلام في مهرجان ميدان

"ملوك إسرائيل" في "تل أبيب"، فدفع حياته ثمنًا لموافقته على إنشاء دولة فلسطينية، وباغتياله توقفت "عملية السلام" بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين.

تعقّدت مسألة حلّ الدولتين بعد اغتيال "رابين"، وانتهى الحديث عنها، وازداد الصراع بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وتفاقمت العدوانية الصهيونية التي ضاعفت مشاريع الاستيطان وتهويد الأراضي، وفي المقابل ازدادت شدّة المقاومة الفلسطينية وثورات الشعب الفلسطيني. وفي العام 2002 قدّمت المبادرة العربية للسلام فكرة "حلّ الدولتين" من جديد على نفس مبادئ اتفاق "أوسلو"، ونادت بإقامة دولة فلسطينية مقابل إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي، لكن هذه المبادرة واجهتها إكراهات سياسية إسرائيلية رافضة الاعتراف بدولة فلسطينية، وقد انتهت هذه المبادرة بموت الرئيس "ياسر عرفات" عام 2004.

واليوم، بعد مرور ثلاثة أشهر ونصف على عملية طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي الإبادي على قطاع غزة، أعاد الرئيس الأميريكي "جو بايدن" إحياء فكرة "حلّ الدولتين"، باعتبارها خطوة أساسية لتحقيق الاستقرار في "الشرق الأوسط"، لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية "نتنياهو" وأعضاء مجلس الحرب المتطرّفين يرفضون فكرة إقامة دولة فلسطينية، وفي المقابل رفضت أيضًا حركة حماس مبادرة "بايدن" لأنها لا تثق بالإدارة الأمريكية وتعتبرها شريكة في قتل وإبادة أهل "غزة"، وذلك حتى الوقت الراهن (كانون الثاني 2024)، حيث تطالب حركة حماس بتوقيف العدوان الإسرائيلي قبل النقاش بأي حلّ.

1. الموقف الإسرائيلي من "حلّ الدولتين"

منذ العام 1947 يرفض الإسرائيليّون فكرة إقامة دولة فلسطينية، وأفشلوا "حلّ الدولتين" في محطات تاريخية عديدة، حتى إنّ "إسحاق رابين" الذي أيّد هذه الفكرة تمّ اغتياله بسبب تقبّله لإنشاء دولة فلسطينية. فالعقيدة الصهيونية لا تعترف بوجود الفلسطينيّين أصلاً، ولا تتقبّل التعايش مع الفلسطينيّن والعرب والمسلمين، فالصهاينة يعتبرون أنّ لهم حق في في السيطرة على كامل فلسطين المحتلة بوعد إلهي مزعوم، لذلك تأتي فكرة "حلّ الدولتين" مناقضة للعقيدة الصهيونية التي ترفضها رفضًا تامًا.

إنّ حدود الكيان الإسرائيلي تتجاوز الجغرافيا الفلسطينية، لتطال أجزاء من مصر والأردن ولبنان وسوريا والعراق، أي من النيل إلى الفرات، وذلك مجسّد رمزيًّا بالخطّين الأزرقين في العلم الإسرائيلي. إذًا، إسرائيل كيان توسّعي قائم على قضم الجغرافيا وتزوير

التاريخ واغتصاب الأراضي، فلن يرضى بأن تنحسر مساحته وتتقلّص لصالح الفلسطينيّين، لأنّ ذلك سيشكّل ضربة للعقيدة الصهيونية بأرض الميعاد، وكذلك زعزعة لقوّة ونفوذ الكيان الإسرائيلي.

في حال تعمّقت الهزيمة الإسرائيلية أمام حركة حماس، ووجدت إسرائيل نفسها أمام أزمة استراتيجيّة، خاصة مع اشتعال الجبهة الشمالية مع حزب الله في جنوب لبنان والحصار الاقتصادي على الكيان الإسرائيلي بسبب النشاط المسلّح لأنصار الله في البحر الأحمر، وبفعل ضغوط أميريكية، قد يوافق الإسرائيلي على "حلّ الدولتين" ولكن كما يشتهي ويحسب، أي وفقًا للتصوّر الإسرائيلي لهذا الحلّ. وبذلك ستكون دولة فلسطينية مشوّهة مبتورة الأطراف وعاجزة، لا جيش لها ولا مرافق اقتصادية ولا استقلالية حقيقية، وستعيش حصار وتبعية للكيان الإسرائيلي، أي دولة غير قابلة للحياة ولا مقاومة فيها. هذا السيناريو رغم عيوبه ونقائصه ما زال مستبعدًا بسبب التعنّت الإسرائيلي، وإن تحقّق سترفضه حتمًا حركة حماس وفصائل المقاومة.

2. موقف حركة حماس من "حلّ الدولتين"

يقوم أساس وجود حركة حماس على العقيدة الإسلامية والنصوص القرآنية التي ترفض الإعتراف بالكيان الإسرائيلي، بل وتسعى إلى تدميره وإزالته. لذلك فإنّ العقيدة الإسلامية للفلسطينيّين مبنيّة على مفهوم الجهاد في سبيل الله ضد بني إسرائيل، حيث يتميّز هذا الجهاد بأبعاد تاريخية ودينية، مما يجعل قبول حماس بتكريس الدولة اليهودية أمرً صعبًا. والملفت اليوم في مسألة "حلّ الدولتين" هو أنّ حركة حماس وفصائل المقاومة الإسلامية في فلسطين صارت مقرّرًا رئيسيًّا بكلّ ما يخصّ القضيّة الفلسطينية. ففي الماضي كانت حركة فتح أكثر تسامحًا وأقلّ حدّة في التعامل مع فكرة "حلّ الدولتين"، لا بل كانت مشروعًا يسعى الرئيس "عرفات" إلى تحقيقه، لكنّه يُجابَه برفض إسرائيلي، أي أنّ الطرف الفلسطيني كان يوافق على هذا الحل، ولكن يرفضه الطرف الإسرائيلي. أمّا اليوم فقد صار "حل الدولتين" أكثر تعقيدًا وصعوبة، لأنّ الرفض بات يأتي من الطرفين: الفلسطيني والإسرائيلي.

> منذ العام 1993 تتحدّث الإدارات الأمريكية المتعاقبة ـ سواء كانت جمهورية أو ديموقراطية ـ عن "حلّ الدولتين"، أي منذ 30 عامًا ولم يتحقّق شيء فعلي على أرض الواقع، إنّما كلام افتراضي.

يقدّر مركز الأبحاث والدراسات الأنتروستراتيجية أنّ طرح الرئيس الأمريكي "جو بايدن" لفكرة "حلّ الدولتين" وإقامة دولة فلسطينية هو فكرة نظرية لن تشقّ طريقها إلى التطبيق، على الأقل في المدى المنظور. فالرئيس الأميريكي يطرح هذا الموضوع لتوظيفه سياسيًّا في الانتخابات المقبلة، وكذلك لتقليل الأضرار التي لحقت بصورة أميريكا وسمعتها العالمية بسبب الجرائم الإسرائيلية في غزة، لذلك يسعى "بايدن" إلى تظهير صورة إيجابية للمجتمع الدولي وشعوب العالم أنّ أميركيا تريد تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، وبالتالي أنّها تعترف بحق الفلسطينيّين.

ويرى المركز أيضًا أنّ أميركيا تريد إبقاء الصراع بين إسرائيل والعرب قائمًا، حتى يتسنّى لها الحفاظ على قوّتها ودورها في الشرق الأوسط، حيث تشكّل حاجة لجميع الأطراف. فإذا استقرّت إسرائيل في المنطقة بعلاقات تطبيع إيجابية مع الدول العربية، فإنّ حاجتها لأمريكا ستتراجع، وكذلك حاجة العرب إليها. لذلك نرى أنّ طرح الفكرة الأمريكية لها بُعدين:

1. بُعد تكتيكي سياسي: انتخابي يُصرف في الداخل الأمريكي، وثقافي يُستثمر في تلميع صورة أميريكا عالميًّا.
2. أمّا البُعد الاستراتيجي فهو الإبقاء على الصراع في المنطقة لكي لا تستقرّ الأطراف المتصارعة حول القضيّة الفلسطينية، ولكي لا تستقلّ عن حاجتها لأميريكا، حتى تبقى المظلّة المهيمنة على تناقضات الشرق الأوسط.

ثانيًا: سياق الصفقة

تُعدّ الصفقة الإقليمية التي يجري الترويج لها، بعد عملية "طوفان الأقصى" التي قادتها حركة حماس الفلسطينية في 2023/10/7، وما تبعها من عدوان صهيوني وحشي على قطاع غزة، امتداداً لصفقة القرن التي قادها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (2017). أي تهدف الصفقة إلى إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية سواء كان هذا الحلّ بتوافق الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، أو حلاً يُفرض على الطرف الفلسطيني. باعتباره يكون

تسويفًا لا يراعي أدنى حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه. ويتمّ ذلك دائمًا بإدخال دول عربية "مستسلمة" في التسوية المزعومة كغطاء عربي وعلى رأس هذه الدول المملكة العربية السعودية، ومصر، والأردن، وقطر.

وتبدو المملكة العربية السعودية، التي كانت قاب قوسين أو أدنى من البدء في إجراءات التطبيع مع الكيان المحتل، هي المحور الأساس لإطلاق الصفقة الإقليمية. وهذا يقتضي تلبية طلب السعودية مقابل الاعتراف الرسمي بإسرائيل، وهو التزام الولايات المتحدة الأميركية بإتمام صفقة الأسلحة المتطورة مع المملكة، وإقامة تحالف حقيقي معها يضمن أمنها في حال تعرّضت لأيّ عدوان خارجي، كما حصل عندما تعرّضت مراكزها النفطية للهجوم بطائرات مسيرة أو صواريخ بالستية بعيدة المدى. وقد بحث الأميركي إمكانية منحها تحالفًا شبيهًا بالإتفاقية الأميركية مع البحرين.

ولكن بعد "طوفان الأقصى" والعدوان الصهيوني على قطاع غزة، وما حمل معه من أعمال الإبادة المتعمّدة للسكان المدنيين، والتدمير وتهجير الأهالي من نساء وأطفال وشيوخ، وملاحقتهم وقصفهم في أماكن اللجوء، وعدم تحييد المراكز الصحية والثقافية والدينية، ما أدى إلى استنهاض الشعوب في معظم دول العالم والنزول إلى الشوارع مطالبين بوقف العدوان على غزة وإدانة أعمال القتل العشوائي الذي يُعدُّ انتهاكًا فاضحًا لجميع المواثيق والمعاهدات الدولية التي تُعنى بحقوق الإنسان، ما حمل حكومة جمهورية جنوب إفريقيا لمقاضاة إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بسبب ارتكابها جرائم إبادة جماعية منظمة ومستمرة بحق الشعب الفلسطيني في غزة. أمام هذه التطورات أمست الحكومات العربية "المسالمة" في وضع حرج جدًّا. وبخاصة الحكومة السعودية، التي أضافت شرطًا لانخراطها في التسوية، هو أن تعترف حكومة نتنياهو بدولة فلسطينية مستقلة، وتتبنّى خطة واضحة لتنفيذ ذلك، وأن تتخطّى الصفقة الأميركية السعودية ملف التطبيع السياسي لتصل إلى العمق الاستراتيجي العسكري، وتطوير الشراكة الاستراتيجية التاريخية الأميركية السعودية لتضمّ أيضًا فيما بعد العدو الإسرائيلي.

أمست الصفقة الإقليمية أكثر تعقيدًا، إذا ما علمنا حقيقة الخطة الأميركية الصهيونية، التي لا تقوم على مبدأ حلّ القضية الفلسطينية، بل تقوم على تهميشها واقتصارها على أمور الإغاثة والتنمية والخدمات الإنسانية للفلسطينيين، أو الرجوع إلى إحياء مشروع "الوطن البديل": نقل سكان قطاع غزة إلى سيناء المصرية، وإبعاد فلسطينيي الضفة الغربية إلى الأردن، وإقامة الدولة اليهودية على كامل أرض فلسطين التاريخية. وهذا "الخطر" الزاحف لا يقبل به ملك الأردن ولا الرئيس المصري.

ثالثًا: أسباب تجدّد طرح حل الدولتين

الأسباب التي أدّت الى إعادة طرح حلّ الدولتين بهذه القوة وفي المحافل الدولية تتلخّص في الآتي:

- نجاح عملية طوفان الأقصى واقتناع الولايات المتحدة الأمريكية مع الغرب واسرائيل بتعاظم الخطر الوجودي على الكيان الإسرائيلي.
- وعي الشعوب الغربية حقيقة قيام اسرائيل والقضية الفلسطينية التي كانت مغيّبة عنهم من الإعلام الغربي الذي تُهيمن عليه الصهيونية، والمقيّد بقوانين معاداة السامية عبر استخدام برامج التواصل الإجتماعي التي أبدعت الجالية الفلسطينية بالخارج في تقديم المادة الإعلامية في الإطار التوعوي.
- قدرة الشعوب الغربية في التأثير على حكوماتها لتغيير سياساتها حتى أصبحت اسرائيل منبوذة دوليًّا الى حد ما.
- الدعوة في محكمة العدل الدولية التي لا يمكن إجهاض مفاعيلها إلا بتصالح الأطراف.
- الصفة المعنوية للمملكة العربية السعودية كعاصمة للمسلمين زادت من الحرج السعودي في الذهاب إلى التطبيع دون مراعاة القضية الفلسطينية، والتشدّد في شرط حل الدولتين.

رابعًا: شكل حلّ الدولتين الذي اقترحه الرئيس بايدن

لم يشرح بايدن ماهية حلّ الدولتين الذي سيفرضه على إسرائيل، ولكن عندما صرح بأنّ نتنياهو موافق على حلّ الدولتين يعني أنّ بايدن لم يزِد على مقترح صفقة القرن أي جديد، وخصوصًا بعد تصريح نتنياهو أمس في 21 كانون الثاني 2004 الرافض لقيام دولة فلسطينية باعتبار قيامها تهديد وجودي لإسرائيل، كما ورفض أيّة سيطرة أمنية عند الفلسطينيين، وهذا يثبت إحدى أمرين:

1. الأمر الأول أنّ الرئيس الأمريكي استعجل في التصريح عن الموافقة الإسرائيلية قبل حصولها، بغية تبريد المواقف الدولية الناقمة على جرائم إسرائيل المدعومة أمريكيًّا.

2. الأمر الثاني أنّ الرئيس الأمريكي جو بايدن يكذب بشأن الطرح للحلّ السلمي القضية الفلسطينية عبر حلّ الدولتيين، ونأخذ هذا الأمر بالحسبان عندما صرح سوليفان أنّ رؤية الرئيس الأمريكي لحلّ الدولتين طويلة المدى الزمني، مما يعني أنّه ستتمّ كافة المشاريع الأمريكية والإسرائيلية قبل أن يأخذ الفلسطينيون أي حقّ من حقوقهم، وبالتالي يعود الوضع الى القفز فوق حقوق الفلسطينيين لتمرير مشاريع التطبيع مع العالم العربي وقيادة العرب من الدولة الأقوى وهي إسرائيل.

ولكننا سنأخذ حلّ الدولتين حسب الطرح الأمريكي على محمل الجدّ، وبالتالي حلّ الدولتين يتضمّن:

- قيام دولة فلسطين على جزء من الأراضي 67 مقطعة الأوصال بين غزة والضفة، وكذلك داخل الضفة بكتل استيطانية وجدار الفصل العنصري دون تفكيك هذه الكتل الإستيطانية.
- التنازل عن القدس كعاصمة لفلسطين وضمّها الى الكيان ليدير حركة السياحة الدينية الى المسجد الأقصى، وتصبح مدينة القدس عاصمة الكيان.
- الدولة المزمع إقامتها حسب بايدن منزوعة السلاح، وستكون تحت الرعاية الأمنية والرعاية الاقتصادية للكيان، مع تواجد شكلاني عربي أو أممي لاسيّما قطاع غزة.
- فصل الدولة العتيدة عن الأردن إلا عبر معبرين تحت الأرض تحت السيطرة الإسرائيلية على شاكلة معبر رفح فلاديلفيا.
- عدم إقامة مطار خاص وموانئ خاصة، والإعتماد على الموانئ الإسرائيلية لإستيراد والتصدير إلى حين يأمن الجانب الإسرائيلي أمنيًّا للشعب الفلسطيني.
- الثروات البحرية أمام غزة وخصوصًا الغاز تكون بإدارة مصر عبر شركة مشتركة مع الكيان، وأمّا عائدات الغاز الغزاوي سيكون مناصفة بين الكياني الاسرائيلي وفلسطين.

إذًا، كافة الأمور المطروحة لا تعطي الفلسطينيين أيّ حقّ من حقوقه المشروعة رغم الطرح الأمريكي الذي يقول بتطوير نظام السلطة الفلسطينية، لضمان التمثيل الديموقراطي الصحيح، وحسن توزيع الثروة، وكافة الوعود غير المضمونة للشعب الفلسطيني، والأهمّ سحب ذرائع التوتر في المنطقة التي تفترض الولايات المتحدة أنّها

آمنة بعد تفرّغها لنزاعات دولية أخرى، ولتنفيس التحرّكات الدولية التي تحصل في العالم ضدّ الحرب والإبادة الجماعية التي تخوضها إسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا يجب تحديد الأهداف التي تسعى الى تحقيقها الولايات المتحدة الأمريكية من طرح حلّ الدولتين:

- تبرير عملية التطبيع التي قامت وستقوم بها بعض دول عربية.
- تسريع عملية التطبيع التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية بين الكيان الإسرائيلي والمملكة العربية السعودية، والتي سيتبعها دول عربية تدور كثيرة.
- نزع مبرّرات محور المقاومة في عسكرة الصراع مع الكيان المحتلّ بعدما أخذ مشروعيته من الدول العربية والإسلامية.
- إنهاء ملفّ المقاومة الفلسطينية.
- إعادة المشروع الأمريكي في المنطقة على سكته التي كان يسير عليها لكبح التمدّد الإقتصادي الصيني عبر عقدة مواصلات غرب آسيا.
- التنفيذ السهل لمشروع الممرّ الهندي وربط الاقتصاد العربي بالموانئ الإسرائيلية.

لم يقتصر الطرح الدبلوماسي الأمريكي لحلّ النزاع في المنطقة على طرح حلّ الدولتين، بل يقترح عدّة حلول في المنطقة لنفس الأسباب، مثل حلّ النزاع على الحدود اللبنانية مع الكيان، وترسيم الحدود في النقاط المتنازع عليها. فالصحيح أنّ الأمريكي يريد من خلال حركته أن يؤمّن نصرًا لإسرائيل في الدبلوماسية عوضًا عن فشله العميق في الميدان الحربي.

كلّ هذه الإجراءات ستؤدي الى إطالة عمر الكيان المحتلّ لمدة أطول، بعد أن تيقّن الأمريكي أنّ الإعداد لزوال إسرائيل كبير، فالعجز الصهيوني أمام هذا الإعداد بات واضحًا.

إنّ نجاح هذه العملية مرهونة بصمود المقاومة الفلسطينة والتعنّت الإسرائيلي الرافض لهذه العملية بالمطلق.

خامسًا: تأثير الحلّ على مستقبل غرب آسيا

هذه الطروحات قائمة على الاستفراد في جبهات محور المقاومة كلٍّ على حدا من أجل إضعاف المحور أولاً، وسحب ذرائع جبهات محور المقاومة لضمان بقاء "إسرائيل" الدولة الأقوى في منطقة غرب آسيا.

إنّ المشهد السياسي في حال نجاح هذه العملية السياسية هو تصفير مشاكل العدو الإسرائيلي في المنطقة، وتزعّمها على المنطقة بمجملها، وذلك بسبب المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تربط "إسرائيل" بدول المنطقة، ولهذه يجب دراسة تأثير الحلّ على مستقبل المنطقة من النواحي السياسية والاقتصادية.

- استكمال التحالف الإسرائيلي العربي بوجه إيران ،والاستفراد بكافة جبهات قوى محور المقاومة كلٍّ على حدا.
- التفرّغ الإسرائيلي لحصار إيران في كردستان العراق والبلقان.
- إعادة عسكرة الأزمة السورية لقطع طرق الإمداد بين طهران وبيروت، عبر التكامل الواضح ما بين المشاريع الإسرائيلية والعربية.
- إضعاف الحجّة للمقاومة الإسلامية في لبنان أمام شركاء الوطن المتموضعين في الطرف الآخر.
- نجاح الخطط الأمريكية التي تعطل عقد المواصلات لخطة الحزام والطريق الصيني التي تستفيد منها إيران والعراق وسوريا ومصر على الأقل.
- نجاح تمرير مشروع الممرّ الهندي عبر الأراضي العربية الى الموانئ "الإسرائيلية" ومنها الى أوروبا.
- تزعّم إسرائيل للعالم العربي في الخليج العربي وشمال أفريقيا.

سادسًا: تأثير حلّ الدولتين على المشهد الإقتصادي في منطقة غرب آسيا

ممّا لا شكّ فيه أنّ الاحتلال الإسرائيلي يملك إقتصادًا متينًا، ويمتلك موقعًا مهمًّا يمثل عقدة مهمة من عقد النقل بين أوروبا وآسيا، وهذا سيجعل تأثير الانفتاح العربي على الكيان مزيدًا من الاستثمارات المهمّة، مع أنّ للكيان يمتلك أقوى جهاز مصرفي في منطقة غرب آسيا، ومؤسسات خدماتية هي الأفضل لتسهيل الإستثمارات والمشاريع.

من هنا نرى أنّ التأثير الاقتصادي سيكون أصعب بكثير من التأثير السياسي، وذلك عبر خسارة الكثير من المقومات الاقتصادية المهمّة للبلدان التي يمرّ منها طريق الحرير الصيني كالعراق وسوريا وإيران، مع تأكيد أهمية الموقع اللبناني والمصري، وسنلخّصها في البنود التالية:

- بغض النظر عن الأزمة الاقتصادية التي تعصف بلبنان وسوريا والدور الذي كانت تلعبه هاتان الدولتان، وبالأخص الدور اللبناني عبر قطاع المصارف للتجارة الدولية، هذا الدور ستأخذه الدولة العبرية بالكامل مما يؤدّي إلى عدم تعافي الاقتصاد اللبناني وكذلك الاقتصاد السوري.
- إنسيابيّة النقل النفطي من الخليج عبر الأنابيب إلى الموانئ "الإسرائيلية" والتجارة عبر الممرّ الهندي، سيؤدّي الى اضمحلال الدور لقناة السويس وباب المندب، وهذا يُعدّ كارثة للاقتصاد المصري.

مركز الدراسات والأبحاث الأنتروستراتيجية

Center for Anthrostrategic Studies and Research

العنوان:

- لبنان، صور، مبنى مركز الدراسات والأبحاث الأنتروستراتيجية.

للتواصل:

- info@casrlb.com
- 0096170122332